

المنعكسات السلبية للرقم الإحصائي المضلل على التنمية

* د. سنان علي ديب

يضطر الإنسان أحياناً أن يتطرق و يناقش أمور تكون من البديهيات في الدول المتقدمة في زمن الثورة التقنية و المعلوماتية لأهمية هذه الأمور و الانعكاسات الخطيرة الناجمة عن عدم إيجاد الحلول لها أو التخفيف من شدتها .

مشكلة البحث : و في محاضرتنا هذه سوف نبحث في مشكلة على غاية من الأهمية ينتج عنها الكثير من السلبيات و المشاكل على مختلف مستويات و أنواع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية , ألا و هي مشكلة عدم واقعية و مصداقية الرقم الإحصائي, و التضليل في استخدام هذا الرقم بحيث يبتعد عن إظهار الواقع الحقيقي الذي يعبر عنه الرقم و البيانات الإحصائية و بذلك الرقم المضلل هو الرقم الذي يبعدها عن الوصول إلى حقيقة المشكلة أو الظاهرة سواء نجم هذا التضليل عن خطأ مقصود أو خطأ بسبب نقص الإمكانيات أو تحليل خاطئ للأرقام و البيانات الإحصائية و بالتالي سناقش الرقم المضلل و الرقم المضلل .

فالإطار العام لبحثنا هو الرقم الإحصائي و أهميته في تخطيط جميع نواحي الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية و في تحديد حجم المشاكل التي يعاني منها المجتمع و في تقييم أداء الأفراد و المؤسسات و الوزارات و الدول و بالتالي الآثار السلبية التي تتجم عن عدم دقة و مصداقية و واقعية و شفافية الرقم الإحصائي و عدم الموضوعية و العلمية في استخدامه .

أهداف البحث :

يهدف بحثنا هذا إلى تسليط الضوء إلى ما يلي:

- 1 - أهمية الرقم الإحصائي و دلالاته .
- 2 - من يضل الرقم الإحصائي .
- 3 - كيفية تضليل الرقم الإحصائي .
- 4 - الانعكاسات السلبية لتضليل الرقم الإحصائي على مصداقية الحكومة و بالتالي على عدم الاستقرار .
- 5 - الانعكاسات السلبية لتضليل الرقم الإحصائي على تنشئة الموارد البشرية و استثمارها .
- 6 - انعكاسات الرقم المضلل على استفحال الكثير من الأمراض الاجتماعية كالبطالة و الفقر و ما ينجم عنها .
- 7 - انعكاسات الرقم الإحصائي على توازن و استمرار التنمية .
- 8 - استفادة الأعداء و المتربصون من الرقم الإحصائي المضلل .
- 9 - استفادة المؤسسات الدولية من الرقم المضلل و المساهمة في تضليله .

*عضو جمعية العلوم الاقتصادية /دكتوراه في الموارد البشرية / محاضر في كلية الاقتصاد /جامعة تشرين/

الرقم الإحصائي أهميته و دلالاته:

يعد الرقم و البيانات الإحصائية من أهم الأسس التي تستند و تعتمد عليها السياسات و الخطط و الدراسات و التنبؤات و الإسقاطات في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية و السياسية و العلمية.

فلا يستطيع دارس أو باحث أو مهتم أو مسؤول أن يقوم بأي دراسة أو اتخاذ قرار صائب و واقعي و دقيق في جميع المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية إلا من خلال الاعتماد على رقم إحصائي و بيانات إحصائية دقيقة , فكما نعلم إن معرفة الأسباب الحقيقية للمشكلة و استنباط الحلول التي تكون بحسب حجمها يتوقف على مدى الدقة و الموضوعية في تحديد حجمها , فإذا كان تشخيص المشكلة غير دقيق و غير واقعي من حيث حجمها , فلا بد أن تكون الحلول خاطئة , و بالتالي يترتب عليها نتائج سلبية يختلف حجمها حسب حجم المشكلة الأساسية . و هذا ما يمكننا تشبيهه بالمريض الذي يذهب إلى عيادة الطبيب , فتشخيص المرض هي أهم خطوة يقوم بها هذا الطبيب من خلال معرفة العوارض التي يعاني منها هذا المريض و بالتالي يكون العلاج مرتبط بهذا التشخيص من خلال الأدوية المناسبة و التعليمات , و هنا يمكننا السؤال التالي: ما هي الآثار الناجمة عن التشخيص الخاطئ للمرض الذي بدوره سوف يؤدي إلى وصف دواء لغير المرض الحقيقي؟ و كذلك ما هي الانعكاسات الناجمة عن وصف الطبيب لدواء غير مناسب في حال التشخيص الصحيح.

أي أنه يمكننا القول : إن المعرفة المتكاملة بأعراض المرض و بالعلاج الصحيح و بالمتابعة الدقيقة في ظروف طبيعية يؤدي إلى علاجه .

و كذلك بالنسبة للرقم الإحصائي و البيانات الإحصائية اللذين يعدان الأساس الذي يعتمد عليه في معرفة الكثير من السلبيات التي تعاني منها التنمية بكافة أنواعها في بلد معين , و على هذا الأساس تشخص هذه السلبيات و توضع الخطط و التنبؤات و البرامج اللازمة لعلاج هذه السلبيات في المدى القصير و المتوسط و الطويل , و كذلك من خلال الرقم الإحصائي و البيانات الإحصائية يمكننا أن نحكم على الأداء في مجال ما و الانحرافات التي وقعت في حال وجود خطة مسبقة.

و هذا يدلنا على أهمية الرقم الإحصائي من خلال كونه قيمة إثبات و رقابة و إسناد , على الرغم من صغر الحيز الذي يشغله من الورقة و لكن انعكاساته كبيرة و خطيرة, و أهميته أكبر

تشمل جميع مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و السياسية كالرقم الدال على معدل النمو .

و من خلال أهمية الرقم الإحصائي نستطيع أن نقدر الآثار و المخاطر و السلبيات الناجمة عن عدم واقعية الرقم الإحصائي و عدم مصداقيته و مدى المجالات الواسعة و الآثار التي يمكن أن تنتج عن عدم واقعيته الناجمة عن إضعاف الأجهزة و الخبرات و المؤسسات التي تجمع البيانات الإحصائية و تضعه أو عن طريق تضليل مقصود من خلال اللعب بالرقم الإحصائي سواء بزيادته أو إنقاصه أو سوء استخدامه , هذا يدلنا على أن دقة الرقم الإحصائي و واقعيته و مصداقيته دليل على خطوات صحيحة في طريق التطور و التنمية المستدامة و في صدق العمل من أجل المعرفة الحقيقية للواقع المعاش من اجل تطويره , و الاستهتار بالرقم الإحصائي هو أمر يراد به تضليل القارئ أو صانع السياسة أو المواطن من أجل إخفاء بعض السلبيات في السياسات المنتهجة أو لتبرير سياسات معينة .

و يمكن أن يكون التضليل :

- 1 - عن سابق إصرار و تصميم من أجل الاختباء وراءه و تحسين الصورة و الأداء في نظر المواطنين أو صانعي القرار و متخذيهِ.
- 2 - عن طريق قوى خارجية أو قوى مدعومة من قوى خارجية من اجل زعزعة الثقة و الاستقرار .
- 3 - من قبل جزء من القطاع الخاص من أجل عدم تحمل أية أعباء مالية و معنوية ناتجة عن التصريح بالأرقام الصحيحة .
- 4 - عن طريق الخطأ العفوي غير المقصود و لكن على الرغم من ذلك فإن نتائجه خطيرة .
- 5 - عن طريق التقصير .
- 6 - عن طريق قلة الأدوات و الوسائل و الأساليب الكافية للوصول إلى الرقم الصحيح .
- 7 - عن طريق بعض الصحف و المجلات التي تجري اللقاءات و تنقل الأخبار من دون التدقيق في صحة المعلومة و صدقها .
- 8 - عن طريق ضعف الإمكانيات و المؤهلات و التي لا تتناسب مع طبيعة العمل الإحصائي للعاملين الموظفين في المؤسسات المسؤولة عن إعداد و جمع و تكوين الرقم و البيانات الإحصائية .
- 9 - عن طريق المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي و البنك الدولي من أجل فرض النموذج الاقتصادي الذي تتبناه كأحد أدوات ما يسمى بظاهرة العولمة " الأمركة " , بحيث تعطي تقارير جيدة بأرقام مضخمة للدول التي تسير وفق وصفاتها الجاهزة , و كذلك تقلل من المؤشرات الايجابية للدول التي لا تنتهج نهجها الاقتصادي .

10- عن طريق الامبريالية الأمريكية و الكيان الصهيوني وذلك من أجل إرهاب الدول الممانعة لسياستها أو لتدبير سياستها و لتقليل من خسائرها.

طريقة و مبررات التضليل التي يستخدم بها الرقم الإحصائي :

1- يكون بإعطاء أرقام مضخمة أو منخفضة حسب الحاجة لتضليل الباحث أو القارئ أو المسؤول عن الأداء الفعلي في مجال الموضوع الذي يتناوله الرقم الإحصائي كتضخيم رقم النمو من أجل لفت النظر إلى حسن الأداء الاقتصادي على الرغم من أن النمو الذي لا يقترن بتوزيع الدخل بأسلوب يحسن مستوى المعيشة , و النمو الذي لا يكون ذو بنية تؤدي إلى تواتره هو نمو فقاعي زائف أي لا يؤسس لقاعدة اقتصادية قوية و لتنمية مستمرة و بالتالي التركيز على أن السياحة قاطرة النمو , و أن التجارة الخارجية قاطرة النمو , و أن الاستثمار في البحث العلمي قاطرة النمو , من دون أن تكون قاطرة التنمية مربوطة بهذه القاطرة أي أن النمو في صعود و التنمية في هبوط نحو الهاوية هو نمو غير مدعاة لهذه المفخرة , فالنمو هو وسيلة و لكنه ليس الغاية , فالنمو يجب أن يكون محصن للوطن و للاستقرار الوطني عن طريق انعكاسه على جوانب التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية , أو يكون التضليل بتخفيض أو إلغاء وجود رقم معين من أجل التلميح إلى حل مشكلة كانت موجودة و هذا ما يدل على حسن الأداء كمعدلات البطالة و الفقر كما سنجد لاحقاً .

2 - الاختلاف و التناقض في تقدير الرقم بالنسبة لظاهرة معينة و بالتالي تباين واضح في الأرقام المعبرة عن نفس الظاهرة و لنفس الفترة فمثلاً بالنسبة لمعدل البطالة:
- فالرقم الذي أصدرته هيئة مكافحة البطالة مثلاً عام 2003 بـ 16%¹ و كان المكتب المركزي للإحصاء قدرها بـ 10.6% و البنك الدولي بـ 37% و مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بـ 30% و قدر الدكتور إبراهيم العلي مدير المكتب المركزي للإحصاء سابقاً معدل البطالة عام 2006 ما بين 8% إلى 8.5% و كما قال أنه عائد إلى جهود الحكومة في تأمين فرص عمل و زيادة حجم الاستثمارات و هذا بعد أن كانت نسبة البطالة عام 2003 و 2004 تصل إلى 10% إلى 11%² , بالمقابل يقول الدكتور عصام الزعيم أن الحكومة قد وظفت في عامي 2004 - 2005 حوالي 50 إلى 60 ألف فرصة عمل و القطاع الخاص أوجد فرص أقل , و في جريدة الاقتصادية العدد 306 - 29 تموز 2007 قدر عدد العاطلين عن العمل بـ 3 ملايين شخص و هذا يشكل نحو 54% من قوة العمل و نتيجة ذلك تزيد الخسائر عن 11 مليار كما أن البطالة المقنعة تحتاج إلى توفير ما لا يقل عن 40 مليار دولار , و جاء في

¹ - عمّاش , حسين , ندوة الثلاثاء الاقتصادي 2004/5/11
² - قضايا إدارية , العدد " 42 " آذار 2007

موازنة عام 2006 إنشاء 60 ألف وظيفة و ثلاث سنوات سابقة كانت حصيلة الفرص التي وفرتها الدولة 74 ألف , وكانت إحصائية مديرية القوى العاملة التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية و العمل أظهرت أكثر من مليون و مائة ألف عاطل عن العمل تقدموا خلال الفترة من 2001/3/1 و لغاية 2006/9/30¹ , و في المجموعة الإحصائية السورية ذكر إن معدل البطالة لعام 2006 يساوي " 8.1% بعد إن كان "12.3%" عام 2004 و قدر النائب الاقتصادي أن معدل البطالة عام 2007 بـ 8.5% بعد أن كان 11.2% عام 2001² .

هنا نقول : أي من الأرقام السابقة نعلم و كيف سيكون هناك دراسة لكيفية تأمين فرص عمل لمكافحة البطالة في ظل عدم وجود العدد الحقيقي للمتطلين .

- وكمثال على مثل هذا التضارب نطرح التناقض الذي حدث لمعدل النمو بين ما قالته الحكومة وما ذكره صندوق النقد الدولي... ففي تقريره الذي حمل عنوان «نظرة على الاقتصاد العالمي» عام 2005 يذكر صندوق النقد الدولي إن معدل النمو في الاقتصاد السوري سيرتفع خلال العام المقبل ليصل إلى 3.7% بزيادة مقدارها 0.5% مقارنة 3.2%. عام 2004 , وجاء في التقرير الذي صدر على هامش اجتماعات سنغافورة إن معدل النمو كان في العام 2003 نحو 2.9% وفي العام 2004 حوالي 3.1%. هذه الأرقام تخالف ما كانت قد أعلنت الحكومة من أن معدل النمو خلال العام الماضي 2005 هو بحدود 4.5% بشكل عام و 5.5% في القطاعات غير النفطية، فيما تشير تقديرات العام 2006 إلى أن معدل النمو يبلغ نحو 5% ، ومؤخراً جاءت توقعات المكتب المركزي للعام 2006 لتؤكد أن التوقعات متفائلة حيال معدل نمو يصل لنحو 5.2%... و بمقارنة هذه الأرقام مع ما قاله صندوق النقد الدولي يتضح حجم الفارق بين توقعات كلا الجانبين ، مع الإشارة إلى أن الصندوق الدولي كان قد أوفد بعثة لسورية منذ أشهر ، و كما أكد الدكتور إبراهيم العلي فإن النقد الدولي كان قد أوضح عبر بعثة زارت سورية مؤخراً أن معدل النمو في القطاعات غير النفطية بلغ العام الماضي 5.5%، و تم عرض تقديرات الحكومة حول معدل النمو «4.5% للعام 2005» بشكل إجمالي في جلسة عمل موسعة مع البعثة التي أبدت ارتياحها وتقديرها لذلك...!! لسنوات كانت الجهات الدولية تعتمد في محاولتها رصد واقع الاقتصاد السوري على جهات ومراكز اقتصادية وتوقعات مؤسسات غير رسمية ، كانت تطرح أرقاماً غير مستقاة من أبحاث علمية إنما من مؤشرات كمية يتم تقدير الأرقام الإحصائية على أساسها ومع انفتاح الحكومة على التعاون مع منظمات دولية كالبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة و النقد والبنك الدوليين غدت بعض المؤشرات الإحصائية تقبل على نطاق واسع كنسبة من هم تحت خط الفقر و بعض

¹ - الاقتصادية العدد 29/306-تموز 2007

² - تشرين 9872 الاثنين 14/أيار/ 2007

المسوح التي تجرى وفقا لما هو متبع في بعض الدول العربية ... الخ معدل النمو حسب صندوق النقد الدولي ما بين 4-5% عام 2006¹ وبالنسبة لعام 2007 الحكومة ذكرت أن معدل النمو للعام الماضي يساوي 6.2 و ذكر التلفزيون العربي السوري المعدل بـ6.5%، فيما ذكر عبر مواقع الانترنت أن البنك الدولي قدرها بـ3.7%.

و هنا نقول إذا كانت مشكلة الأرقام الواردة من الخارج قد يجد لها مبررا ، فإن تباين الأرقام الإحصائية بين جهة و أخرى ، لاسيما مع المكتب المركزي تبدو مشكلة لا تحل إلا من خلال وقف "التدخل و تجاوز الصلاحيات" الذي يتعرض له عمل المكتب من كثير من الجهات التي تضع معايير مختلفة عن المعايير التي يتبناها المركزي كمعايير البطالة المعتمدة من منظمة دولية هي منظمة العمل الدولية ، وهذا سبب الاختلاف الذي حصل بين دراسة هيئة مكافحة البطالة سابقا وبين دراسة المكتب ، و أوضح الدكتور إبراهيم العلي أن هناك أرقام كثيرة متناقضة لظاهرة معينة كالتضخم و معدل النمو و هذا ما يؤدي إلى عدم الثقة بالرغم الإحصائي و يعطى المبرر لمؤسسات دولية و لقوى محلية و خارجية من أجل استثمار الرقم لأغراض قد تكون ذات غايات لا تخدم متطلبات الاستقرار و النمو الوطني

أما عن وضع الفقر فإن تقرير مسح الفقر الذي نفذ عام 2004 يشير بوضوح إلى أن معدلات الفقر تضم نحو خمسة ملايين مواطن تحت خط الفقر و هو برنامج سوري نفذته هيئة تخطيط الدولة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي² ، و في عام 2008 ذكرت وزيرة الشؤون الاجتماعية و العمل بأنه لا يوجد فقر في سورية ، و بعد فترة ذكر النائب الاقتصادي عبد الله الدردوي في الهند بأن معدل الفقر قد أنخفض من "12 % إلى 10%" ، وكذلك عادت وزيرة الشؤون الاجتماعية القول أن هناك " 11.4% " حوالي خط الفقر³ في مصطلح مضلل و ذكر النائب الاقتصادي أن الذين يعيشون بأقل من دولارين هم أدنى من 10% و أن من يعيشون بأقل دولار واحد يشكلون "0.6%" ، و كانت أرقام عام 2004 و التي تبناها في الخطة الخمسية العاشرة على أساس دراسة تم اعتمادها في حينه تقول : إن نسبة السوريين الذين يعيشون على دولار واحد هي 11% أما الذين يعيشون على دولارين فهي 30%⁴ كذلك كان التناقض واضح في سنوات ماضية ، ففي دراسة صدرت عن المكتب المركزي للإحصاء في شهر تشرين الأول عام 2004 بينت أن "9.9% من السكان هم فقراء ، و ورد في تقرير التنمية البشرية لعام 2004 أن نسبة الفقر في سورية بلغت 13.7% عام 2002 ، و بعد ذلك قامت هيئة تخطيط الدولة بدراسة توصلت بها أن "11.4% من السكان في سورية هم فقراء " وقتها

¹ الاقتصادية العدد /306/ 29-تموز-2007

² الاقتصادية العدد /306/ 29-تموز-2007

³ - الاقتصادية العدد "337- 23 آذار 2008

⁴ - جريدة قاسيون العدد 347 /15/ آذار 2008

كان خط الفقر بالنسبة للمكتب المركزي للإحصاء 1321 ل . س للفرد، بينما ورد في تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004 أن نسبة "22%" من السكان في سورية يقعون تحت خط الفقر خلال الفترة "1992 - 2000"¹، و في دراسة نفذت من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نشرت نتائجه بتاريخ 7 تموز 2005 توصلت إلى "30%" من السكان في سورية فقراء أي حوالي 5.3 مليون نسمة، منهم حوالي مليون شخص يقعون تحت خط الفقر، أي لا يحصلون على الحاجات الغذائية و غير الغذائية، و في دراسة صادرة عن المكتب المركزي للإحصاء بتاريخ 15 / 3 / 2006 بلغ معدل الفقر "11.4%" بين عامي 2003 / 2004 بعد أن كان "14.3%" بين عامي 1996 / 1997 و كمثل على التناقض بين الأرقام ذكر الدكتور راتب الشلاح أن حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 2000 دولار عام 2007² بينما ذكر الدردي أنه حوالي 166 ألف ليرة سورية³، و هنا السؤال المهم أي من الأرقام اعتمدت في السابق و أي من الأرقام سنستخدم في الوقت الحالي لوضع خطط للتخفيف من الفقر من أجل الوصول إلى إنهائه و هل الأرقام كافية أم أننا بحاجة لخارطة فقر تبين توزيعه في الأحياء و المناطق و المحافظات و أرى أن الوصول إلى الرقم الحقيقي أهم من تصغيره إعلامياً، فظاهرة الفقر لا يخلو مجتمع منها كل حسب مقاييسه فليس المعيب أن يكون عندنا فقراء و لكن الأعيب أن لا نعرف عددهم و أماكن تواجدهم من أجل حشد القدرات و الخبرات لمكافحتها و التي تزداد تكاليفها كلما ضلنا عن عددهم و تواجدهم و هنا نسأل السؤال التالي: هل أصبح التضليل عبر اختلاف الأرقام الوسيلة الأسهل للهروب من مراقبة الأداء و بالتالي تحمل المسؤولية؟.

3 - إعطاء أرقام مجردة بلا ربطها بأي رقم آخر، كأن نقول معدل النمو الاقتصادي بدون أن نذكر معدل النمو السكاني و الذي بحسب الدراسات فإن كل 1% من النمو السكاني يجب أن يترافق بـ3 - 4% نمو اقتصادي للمحافظة على نفس السوية من التنمية في حال وجود خطط اقتصادية و اجتماعية مناسبة، أو التعبير عن زيادة الأجور من دون المقارنة مع ارتفاع الأسعار و بالتالي التقليل من معدل التضخم و قدر النائب الاقتصادي عبد الله الدردي معدل التضخم بـ8% و⁴ 9.11% بعد شهر فيما قدرها آخرون بـ15% و اقتصاديون بأضعاف هذا الرقم .

4 - إعطاء أرقام مجردة من دون تحليل بنية هذا الرقم كأن نذكر حجم الاستثمارات الأجنبية من دون ذكر الاستثمارات الآمنة أو من دون ذكر المجالات التي استثمرت فيه و ما هي

¹ - تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004 الأمم المتحدة، ص 147

² - الثورة 13 آذار 2008

³

⁴ - الاقتصادية العدد "309 أب 2007

الفوائد التي حققتها في مجالات تعاني منها البلد كأن نذكر عدد فرص العمل التي حققتها و مدى مساهمتها في القضاء على البطالة , أو مدى توزعها الجغرافي و بالتالي مساهمتها في التخفيف من الفقر , أو مدى العائد الذي تستفيد منه الدولة من العملة المحلية أو العملات الصعبة و هل تؤدي إلى جلب عملات أم استنزافها , و هل حققت هذه الاستثمارات عوائد أكبر من التخفيضات الضريبية التي أعلنت و هنا لا بد من دحض بعض التصريحات التي تدل على فهم ناقص أو تضليل مقصود , ففي تحكيم أحد رسائل الماجستير يصرح أحد المحكمين بأن الاستثمارات كانت نقمة و أصبحت رحمة من دون أية توضيحات و بعد السؤال تبين أن هذا الدكتور من دعاة الخصخصة مع عدم مراعاة الظروف المحلية الوطنية , و في مقابل التصريحات الصاخبة عن حجم الاستثمار نورد الإحصائية التالية : في العام 2007 تم الترخيص لعشرين مشروعاً استثمارياً من ضمن 81 مشروعاً تم تشميلها , و لم ينفذ أي مشروع منها , في حين شهد عام 2001 تنفيذ 85 مشروعاً من أصل 105 و في عام 2006 تم تنفيذ 6 مشاريع من أصل 112 رخص لها في حين كانت قرارات التشميل 370 تضم مشروعاً¹ .

و هنا سنذكر بعض توزيعات الاستثمارات المحلية و تركزها في حوالي أربع محافظات و ذلك في إشارة أن توزيع الاستثمارات يعتبر نوع من توزيع الدخل و لو جزئياً , ففي مثال عن المنشآت التي تضم خمسة عمال و ما دون , و البالغ عددها نصف مليون منشأة صغيرة تموضع 49% منها في ثلاث محافظات دمشق - ريف دمشق - حلب , ففي دمشق و محيطها حيث كان هناك في دمشق و محيطها 27% , و في حلب 21% و في حمص 10% و في حماة 6% , أي المحافظات الخمس الأولى 65% , أما المنشآت التي تضم ما بين 5 - 14 و التي كان عددها "18586" منشأة , كان في حلب 42% من منشآت سورية , و في دمشق و ريفها 29% , و في حمص 6% , و في حماة 5% , أي أن المحافظات الخمس تضم 82% من إجمالي هذا النوع من الاستثمارات , و بالتالي التمرکز الجغرافي يشير إلى حد ما تمرکز الدخل² . و السؤال هنا : ألم يكن من الأجدى تخفيض الضرائب و الرسوم من أجل جذب الاستثمارات إلى المحافظات الباقية كسياسة ضريبية هادفة بدلاً من استخدامها من دون أي مبرر اقتصادي و اجتماعي وطني , و يفاخر أحد المسؤولين أن الاستثمارات في القطاع العقاري بمليار دولار قبل ثلاث سنوات و هنا نسأل بعد التضخم الذي حصل فكم كان المبلغ الذي ربحه و أخرجه خارج سورية هل هو أقل من 3 مليار دولار و ما انعكاس ذلك على الاحتياطي من العملة الصعبة و على قيمة الليرة مستقبلاً .

¹ - الثورة 17/ شباط / 2008 العدد 13538
² - تشرين العدد 10125 - 12/ آذار / 2008

5 - إعطاء أرقام معينة و التركيز عليها من أجل تبرير سياسات معينة , كأن نركز على حجم وكتلة العجز في الموازنة من أجل تحميل الدعم مسؤولية هذا العجز و بالتالي الدعوة إلى رفع الدعم تحت مسميات مختلفة وهنا نبين الخلاف الكبير في حجم الدعم بين النائب الاقتصادي 350 مليار و رئيس الحكومة 400 مليار و مجموعة من الأكاديميين الذين لا يرون أن هناك دعم في حال حساب مدخلات النفط و تكاليف استيراده و أن هناك الكثير من الأساليب المخففة لسليبيات رفع الدعم كما تراه الحكومة كالححد من التهريب و توزيع الحصص بشكل عادل و منع سيارات العبور من الاستفادة من الدعم و بالتالي القيام بسلة من الإجراءات العقلانية التي تحد من الانعكاسات السلبية المدمرة التي ستتجم عن رفع الدعم بشكل كامل و لو بعد حين و خاصة على ارتفاع تكاليف المنتجات الزراعية و الصناعية و الخدمات , و بالتالي فقدان كثير من مزايا المنافسة التي كانت تتمتع بها السلع السورية و ما لهذا من انعكاسات على الوضع الاقتصادي العام , و تحميل الدعم هو نوع من الاختباء من أجل عدم لفت الانتباه إلى عدم تناسب حجم الإيرادات الناجمة عن الرسوم و الضرائب مع المطارح الضريبية و الرسوم الجديدة التي أتقلت كاهل المواطن العادي , أو التركيز على حجم الأموال التي تصرف لدعم القطاع العام من أجل التلميح بمعالجة الخلل بهذا القطاع عن طريق الخصخصة أو اللعب بالمصطلحات كغطاء الاستثمار من قبل القطاع الخاص , و لكن للأسف القطاعات الرابحة هي التي تستثمر كعمل الاسمنت في طرطوس أو ساحة الحاويات في مرفأ طرطوس و ساحة الحاويات في اللاذقية و القادم قد يكون أخطر في حال عدم تدخل القوى و المؤسسات الوطنية لتسد الطرق أمام من يصارع من أجل هذه الغايات, هذه القوى التي حاولت من قبل و كانت لها نتائج إيجابية و التي تعبر عن نبض الشارع و الشعب , و كان التركيز على الدعم و تحميل القطاع العام بحد ذاته تضليل من أجل إبعاد الأنظار عن صغر حجم الموازنة و عدم زيادتها بما هو مخطط لها و ذلك بأنها زادت بمعدل 2% بينما المخطط هو 10% في ظل تضخم أقل مما حدث أي مع التضخم الحقيقي يجب أن تكون الزيادة تفوق الـ 10% بكثير, و بالتالي بما ينعكس على حجم الأموال التي ستشكل جزء هام من الاستهلاك , و بالتالي إبعاد الأنظار عن حجم العجز البالغ "192" مليار ليرة سورية , أي أن العجز بلغ "32%" من الموازنة و العجز المقبول حوالي "3%" حسب المتعارف عليه في دول الاتحاد الأوروبي و لو كان نمو الموازنة حسب متطلبات التنمية و الواقع لبلغ العجز أضعاف الحالي , و هنا نسأل السؤال التالي : لو حسبنا حجم التهرب الضريبي و حجم أموال الهدر و السرقة بما فيها الفاقد من الكهرباء و المياه و الأموال الناجمة عن تخسير و تنويم معظم شركات و مؤسسات القطاع

العام ، و الأموال الناجمة عن سوء الإدارة المالية ، فكيف سيكون حال الموازنة و كم هي الأموال التي ستكون فائضة عن الموازنة ، و كم سيكون معدل الأجور في هذه الحالة .
و الجدول التالي يبين تطور حجم الموازنة في سورية خلال الفترة 2005 – 2008 :

العام	إجمالي الموازنة	الإنفاق الاستثماري	النسبة	الإنفاق الجاري	النسبة
2005	460	180	%39	280	%61
2006	495	195	%39	300	%61
2007	588	258	%44	330	%56
2008	600	230	%38	370	%62

المصدر:الاقتصادية العدد " 9/235 آذار 2008

أما بالنسبة إلى تحميل القطاع العام مسؤولية العجز و سوء التنمية و عرقلة التطور فهذا تضليل كبير و ذلك للأسباب التالية :
بالنسبة للأجور و عدد العاملين فهنا مقارنة بين القطاعين العام و الخاص :

فالجدول التالي يبين توزيع عدد العمال حسب فئات الأجور التي يتقاضوها بين القطاع العام و الخاص و المشترك

الفئة	6001-7000	7001-8000	8001-9000	9000+	المجموع
القطاع العام	130563	178662	155677	706092	1251711
القطاع الخاص	158770	197851	118167	303277	982653
القطاع المشترك	369	502	774	2605	5505
المجموع	289702	377015	274618	1011974	2239869

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية لعام 2007 ص 94.

و من خلال الجدول نجد ما يلي:

- إن من رواتبهم أكثر من 9000 ليرة سورية يساوي "56.4%" من عاملي القطاع العام ، و يشكلون "30.9%" من عاملي القطاع الخاص . وهؤلاء يشكلون ما نسبته "42.9%" من عاملي القطاع العام الذين يتقاضون أكثر من 9000 ليرة سورية .

- أن من رواتبهم بين 5000 - 6000 ليرة سورية يساوي حوالي "6.4%" من عاملي القطاع العام و يشكلون "20.8%" من عاملي القطاع الخاص . وهؤلاء يشكلون ما نسبته "253.5%" من عاملي القطاع العام الذين يتقاضون بين 5000 - 6000 ليرة سورية .

و كذلك فإن مساهمة القطاع الخاص 67% عام 2006 على أن حصيلة الضرائب قليلة و لا تتناسب مع مساهمة هذا القطاع في الناتج "13.419" مليار أي ما نسبته 13% من إجمالي الضرائب بينما القطاع العام 86مليار و الفوائض الاقتصادية 133 مليار¹ .

جميع عاملي القطاع العام مسجلين في التأمينات الاجتماعية تقريباً ، بينما نسبة العاملين المسجلين في القطاع الخاص حوالي 30 % حسب ما صرح به خلف العبد الله مدير مؤسسة التأمينات الاجتماعية ، فنسبة المشاركة بالتأمينات في سورية 24% بينما في فرنسا 49% و ألمانيا "42%" و أستراليا "40%" و ليبيا "35%" ورومانيا 55% و هنغاريا 45% اسبانيا 37.5% إيطاليا 39%² .

- كان هناك تعميم أن القطاع العام الصناعي خاسر و هذا تضليل ، حيث هناك "8" شركات رابحة و "13"³ شركة معتدلة و يمكن تحويلها إلى رابحة و كمثل على بعض هذه المؤسسات المؤسسة العامة للتبغ التي تضخ للموازنة حوالي "15" مليار ليرة سورية.

و كذلك نستطيع أن نأخذ مثلاً عن تطور المؤسسات العامة في حال أعطيت الظروف المالية و المادية و بعض الحريات في اتخاذ القرار حيث ظن الكثيرون بان المصارف العامة سوف تغلق بعد دخول المصارف الخاصة و خاصة المصرف التجاري السوري الذي كان يعاني من الخسارة و لكن الذي حصل في ظل الإصلاحات التي تناسب المشاكل التي كان يعاني منها أصبح هذا المصرف التجاري السوري يحقق ربحاً قدره "30" مليار ليرة سورية و يشكل أكثر من "80%" من العمليات المصرف و يحول حوالي "5-6%" من "أموال الموازنة، و أصبح كل خدمة يحاول أن ينافس بها هذا المصرف محط أنظار المصارف الخاصة و يحاول عرقلتها و خاصة قروض السيارات ، و لو لم يستطع هذا المصرف من المنافسة و تحقيق الأرباح فلا ضرر في تخصيصه و هذه هي النظرة بالنسبة لكل مؤسسات القطاع العام ، فأى مؤسسة تثبت عدم قدرتها على العمل بشكل اقتصادي في حال إعطاءها العلاجات المناسبة

¹ - الاقتصادية /331/ 10- شباط 2008

² - تشرين 10128 الأحد 16 آذار 2008

³ - الاقتصادية العدد "332" 17/شباط 2008

فلا مانع من بيعها و لكن البيع أو الاستثمار في حال عدم إعطاءها العلاجات يكون بمثابة الإعدام و كلما تأخر العلاج زادت صعوبة العلاج .

6 - إعطاء أرقام عامة كلية مجردة تضلل من حيث كبرها التوزيع المتوازن للخدمات التي تعبر عنها هذه الأرقام و كذلك عدم ربط هذه الأرقام بالأسعار السائد كأن نقول أن موازنة الصحة لهذا العام كانت 16%، هذا يعد تضليل من نواحي عديدة منها:

- عدم ربط هذه النسبة بمعدل التضخم في سنة الدراسة من اجل مقارنتها مع العام الماضي
- هذا الرقم الإجمالي لا يظهر الاختلاف في توزيع الموازنة بين المحافظات السورية و المناطق من أجل تطبيق التوزيع المتوازن للخدمات الصحية .
- لا يهمننا حجم الموازنة و إنما يهمننا ما يصل للمواطن من هذه الموازنة و ما يضيع نتيجة الهدر و الفساد .

- توزيع الموازنة كمصاريف جارية و مصاريف استثمارية .
كذلك قول أن معدل البطالة هو 8% من حيث تعبير الرقم هو مضلل فهناك اختلافات كبيرة بين معدلات المتعطلين عن العمل بين المحافظات السورية فهناك فرق بين المحافظات و فيما يلي إحصائيات مكاتب التشغيل من 2001/3/1 و لغاية 2006/12/31

المحافظة	المسجلون	المرشحون	المشتغلون	العاطلون
دمشق	104838	34941	32359	72479
ر.دمشق	155432	47858	15952	139480
حلب	186054	46093	22104	163950
حمص	194784	32238	6204	188580
دير الزور	91778	19765	5123	86655

المصدر: الاقصادية العدد /306 / 29تموز 2007

و إذا ما قورنت هذه الأرقام مع الأرقام الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء في مجموعة 2007 و كانت كما يلي:¹

مجموع المتعطلين : "432240" متعطل - منهم "196542" إناث - و "235698" ذكور و كان عدد المتعطلين في دمشق "35101" - و في ريف دمشق "21284" و في حمص "38771" و في حماة "36508" و في اللاذقية "77331" و في طرطوس "44062" و في الحسكة "88803" و في دير الزور "8631" فنلاحظ التفاقض الكبير بين هاتين المجموعتين من الأرقام .

¹ - المجموعة الإحصائية السورية لعام 2007 ص94

7- إن التصريح بأرقام مجردة في تقييم كفاءة الأداء يعتبر نوع من التضليل إن لم يقتصر بإيضاح البرامج و السياسات التي أدت إلى هذا التحسن فلا يقتنع الباحث و المواطن، فبالنسبة للبطالة ذُكر أنها انخفضت من 12.3% عام 2004 إلى 8.1% عام 2006 و هنا نقول ما هي الاستثمارات التي أدت إلى انخفاض البطالة و أين أقيمت ، و كذلك بالنسبة للفقير فقد ذكر النائب الاقتصادي أن الذين يعيشون بأقل من دولارين هم أدنى من 10% و أن من يعيشون بأقل دولار واحد يشكلون 0.6%، و كانت أرقام عام 2004 و التي تبناها في الخطة الخمسية العاشرة على أساس دراسة تم اعتمادها في حينه تقول: إن نسبة السوريين الذين يعيشون على دولار واحد هي 11% أما الذين يعيشون على دولارين فهي 30%¹ و ذكر مؤخراً في الهند أن معدل الفقر أنخفض من 12% إلى 10% ، على الرغم من تناقض التصريحات فكيف سيقنع الباحث أو المواطن إذا لم نبين كيفية حصول هذا الانخفاض من خلال الآليات و الوسائل و المناطق التي استفادت من البرامج التي أدت إلى هذا التحسن .

8- إن اللعب بالمعايير التي على أساسها يحسب المعدل المطلوب كأن نحسب الفقر المطلق على أساس دولار ، و الفقر المدقع على أساس دولارين و هو المعيار المطبق لدى الأمم المتحدة منذ سنوات و لم يأخذ بالحسبان الاختلافات البنوية الاقتصادية و الاجتماعية و الأسعار بين الدول و بالتالي هذا المعيار لا يتناسب مع الظروف السورية فلا بد من معيار خاص بسورية يراعى كافة البنى و يكون دقيق و واضح و واقعي من أجل وضع الخطط الصحيحة و السليمة التي تتناسب مع الإمكانيات المتوفرة ، كذلك بالنسبة إلى معدل البطالة الذي حسب على أساس من يعمل لمدة ساعة قبل الإحصاء لمدة أسبوع و هو منقول عن الاتحاد الأوروبي على الرغم من فارق الأجور و تكاليف المعيشة و التعويضات الاجتماعية التي تعطى لهم في بلادهم يعود إلى اختلاف المعايير التي يتم على أساسها تقدير الرقم مشيراً إلى معدل البطالة الذي يختلف بين جهة و أخرى تبعاً لمعايير تعريف من هو العاطل عن العمل ، معتبراً أنه من الضروري التعاطي مع كل الأرقام الإحصائية بموضوعية ، لاسيما الأرقام المنشورة من قبل جهات معروفة بعلميتها ، و هنا نقول أن واقعية الرقم أهم من إعلاميته فمهما كان الرقم كبير و معبر بموضوعية عن المشكلة أهم من تصغيره من أجل الظهور الإعلامي

9- تضليل يتم عن طريق إطلاق عبارات أو تقييم نتائج من دون ذكر رقم إحصائي أو ذكر رقم و عند العجز عن البرهان تطلق النظريات العملاقة . كما جاء مؤخراً في عدد الاقتصادية رقم 329 تاريخ 2008/1/27 حيث رد أحد الدكاترة على بعض منتقديه بأنه يجب اعتماد المنهج العلمي الموضوعي ، و من ثم فيلجأ إلى إلغاء الآخر و إلى شتم

¹ - جريدة قاسيون العدد 347 /15/ آذار 2008

الإيديولوجيات الماضية" بأنها بائدة و إيديولوجيات الموائد " , و إلى التحليل النفسي في دراسة الجدوى الاقتصادية للوصول إلى نتيجة على غاية الأهمية و هي أن الاستمرار باستيراد مشتقات النفط أكثر جدوى من إنشاء مصافي نفط لأن إقامة المصافي سوف تؤدي إلى تحفيز المواطنين على زيادة شراء المنتجات من جهة و سوف يفكر أكثر المواطنين بشراء السيارات و بالتالي زيادة استهلاك البنزين .

و كذلك محاضرة في اللاذقية ذكر بها من خلال الأرقام من وجهة نظره النتائج الايجابية للإجراءات الاقتصادية التي قام بها الفريق الاقتصادي و عندما وصل إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي ذكر أنها اقل من البلدان المجاورة و ذلك بسبب انتهاج الاقتصاد المخطط . و كذلك باحث يصف الاقتصاد السوري بالمعجزة القادمة , مع إضافة أن سبب التخلف "القطاع العام الذي لم يعمل و لا يدع أحد يعمل " .

و كذلك ذكر أحد المسؤولين في اللاذقية عبر الرقم عن الجدوى الاقتصادية لاستثمار ساحات الحاويات في مرفأ اللاذقية مسكناً الأصوات المخالفة بأن النهج و التوجه الاشتراكي قد انتهى و أن العمل بعقلية القطاع العام خلال الستينات و السبعينات و الثمانينات قد انتهى .

10 - عند المقارنة بين الدول من دون ذكر الاختلافات الاقتصادية و الاجتماعية , كأن نقارن بالأسعار من دون ذكر اختلاف القوة الشرائية و حجم الرواتب و الأجور .

الآثار السلبية الناجمة عن الرقم المضلل

بعد أن وجدنا الطرق و الأساليب التي يتم بها التضليل الرقمي سوف نقوم بتسليط الضوء على الانعكاسات السلبية لهذا التضليل الناجم عن معرفة تامة أو عن تقصير مبرر أو غير مبرر على مختلف مجالات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية كما يلي:

1 - إن فقدان واقعية و مصداقية الرقم الإحصائي تؤدي إلى عدم ثقة المواطنين بهذه الأرقام و الذي يتطور إلى عدم الثقة بالأداء الحكومي و بالأداء بشكل عام , و هذا ما يعتبر نوع من الظلم لأنه يساوي بين الكثير من المؤسسات و الوزارات التي تعمل بتلك التي لا تعمل, و إلى الانتباه إلى ضبط النظام و الاستقرار بدلاً من التوجه نحو النمو و التنمية المستدامة .

2 - أي تخطيط يعتمد على أرقام غير دقيقة و غير واقعية و خاطئة سوف يكون هناك عدم دقة و موضعية في تحديد الأهداف و بالتالي الإجراءات و المتابعة و سوف يصلنا إلى نتائج غير دقيقة و غير واقعية و بالتالي يكون عبارة عن هدر الوقت و الجهد و التكاليف و بالتالي

إلى ضياع في المتابعة و في الغالب استفحال و تضخم في المشكلة التي كان من الممكن إيجاد الحلول لها لو اعتمد على رقم و بيانات دقيقة و واقعية.

3 - إن استخدام ثورة المعلومات و التكنولوجيا غير مجد و غير مفيد في ظل إدخال البيانات و المعطيات الخاطئة و بالتالي يكون استخدامها خاطئ و غير مفيد و بالتالي تتعدم الفائدة المرجوة من ثورة المعلومات و التكنولوجيا هذه في هذا المجال و كذلك يعد الإنفاق الكبير على الأدوات و المعدات اللازمة نوع من الهدر, فهذه المعدات تكون النتائج بحسب البيانات , فالبيانات الخاطئة ينتج عنها نتائج خاطئة و البيانات الصحيحة ينتج عنها نتائج صحيحة .

4 - الأرقام و البيانات الخاطئة و المضللة سوف تتعكس على مدى الإقبال و بالتالي نجاح الكثير من المشاريع و الشركات و الاستثمارات كالسوق المالية و البورصة و حتى الشركات المساهمة , و قد وجدنا كيف ينعكس الكثير من المؤشرات كالربحية و معدل النمو على أسعار الأسهم في الأوراق المالية , فالأرقام و البيانات المضللة تؤدي إلى عدم ثقة المتعاملين بالتعامل في الأسواق المالية و شراء الأسهم من الشركات في البلاد التي تعاني من نقص و عدم واقعية و دقة الأرقام و البيانات و بالتالي عدم القدرة على جذب الاستثمارات المفيدة و المناسبة لظروف البلد .

5 - الأرقام الكلية تؤدي إلى عدم معرفة الاختلافات الحقيقية للتنمية بين المناطق و المحافظات و بالتالي عدم المعرفة الحقيقية لما وصلنا إليه بخصوص التنمية المتوازنة , كما وجدنا الفقر و البطالة و نقص الاستثمارات تختلف من منطقة لأخرى ضمن المحافظة و بين محافظة و أخرى ضمن البلد , هذا الاختلاف الذي يتطلب خطط و علاجات مختلفة حسب حجم المشكلة .

6 - إن التضليل الرقمي يؤدي إلى خلل بالموازنين مستقبلاً كميزان المدفوعات و احتياطي البلد من العملات الصعبة, و كذلك إلى عجز كبير في الموازنات القادمة و ذلك بسبب عدم الاعتراف بالأسباب الحقيقية للعجز و محاولة لإصلاح هذه الأسباب و بالتالي تضخم هذه الأسباب مما يعرقل مسيرة النمو و التطور و بالتالي التنمية .

7- إن التركيز على معدل النمو الاقتصادي مهم و لكنه إذا لم ينعكس على مستوى معيشة المواطن فتقل أهميته و إذا ترافق هذا النمو بانخفاض مستوى معيشة المواطن فهذا خطير للغاية و هذا ما حدث نتيجة أولاً التفاخر بمعدل النمو الاقتصادي الذي يصفونه بالمرتفع و الذي إذا ما قورن بالنمو السكاني فإنه لا يكفي للمحافظة على سوية التنمية و كذلك تجاهل كيفية توزيع هذا النمو حيث يوزع 25% أجور و 75%¹ أرباح و كذلك الاعتماد على أرقام

¹ - هناك خلاف حول نسبة الأجور هناك من يقول 20% و هناك من يقول 25% و هناك من يقول 30%

مضللة في التصريح بسياسات معينة أدت إلى غلاء أسعار غير طبيعي انعكس سلباً على مستوى معيشة المواطنين و حسب تصريح لوزير الاقتصاد فإن نسبة 75% من المواطنين تأثروا بهذا الارتفاع الذي بلغ حوالي 30% - 50% وبالتالي النمو الاقتصادي مهم و لكن كيفية توزيع حصيلة هذا النمو على المواطنين أهم و هذا الغلاء أدى إلى تزايد الفقر و بالتالي إلى زيادة الفجوة بين الفقراء و الأغنياء و إلى شبه انهيار للطبقة الوسطى حاملة الفكر و الثقافة و رافعة التطور و التطوير و ما لهذه الأمور من انعكاس على مسيرة التنمية و الاستقرار الداخلي . .

8 - قد تسبب التضليل المبرمج ضد القطاع العام و دوره و أهميته في تشجيع حوارات و كتابات موجهة ضد هذا القطاع و محملة له الآثار السلبية على الميزانية و على التنمية بشكل عام و محملة إياه الفساد و الهدر , وبعرقلة عمل القطاع الخاص متناسين الدور الوطني الموازن للبلد الذي يلعبه القطاع العام و ما يقدمه من خدمات و التي لولاها لما استطاع و لن يستطع القطاع الخاص من العمل و هذا الهجوم المبرمج على القطاع العام و المساس به أدى إلى إهمال و قصور و إلى مبرر لبعض القوى من أجل تخسيره و بالتالي إعطاء مبررات لإلغاء جزء منه و تأجير جزء آخر و التفكير بتأجير أجزاء و تخصيص ما يمكن تخصيصه. و ترافق هذا الهجوم بتأخير إصدار قانون إصلاح القطاع العام متناسين الدور الذي يلعبه هذا القطاع كأداة توازن و استقرار لبلدنا على جميع الصعد و إن التأخر في إصلاحه سواء على الصعيد الإداري أو المالي سيؤدي إلى استفحال الخسائر و الخلل و بالتالي سيضاعف تكاليف الإصلاح و ربما يجعلها شبه مستحيلة .

9 - إن التضليل الرقمي يحاول منه إخفاء الكثير من السلبيات في جودة أداء المنتج بشكل عام كما في قطاعي التعليم و الصحة حيث أن المؤشرات الكمية تدل على تطور أفقي واضح في مؤشرات مهمة و لكن هنا لنا الملاحظات التالية :

-- إن الأرقام العامة كمقدار الموازنة المخصصة للتعليم و نصيب الطالب من الموازنة و عدد الطلاب لكل مدرس و عدد الطلاب في الشعبة مهمة لكنها تختلف بين منطقة و أخرى و بين محافظة و أخرى .

- إن التطور الكمي يبقى قاصراً أمام التطور النوعي الذي يعتمد على استخدام الوسائل التعليمية الحديثة و تأهيل المعلمين و تطوير المناهج بما يتلاءم مع واقعنا و يربط المناهج بسوق العمل , أي نحتاج إلى مؤشرات متعددة متعلقة بجودة الخدمات التعليمية من أجل الوصول إلى مخرجات تتناسب سوق العمل و تحافظ على توازن المجتمع .

- و كذلك بالنسبة لموازنة الصحة , فما يهمننا هو جودة الخدمة الصحية و تكاملها و ما يصل من هذه الموازنة إلى المواطنين و بالتالي مدى جودة و دقة و شمولية و تكلفة الخدمات الصحية .

10 - إن التركيز على الرقم يخبأ وراءه أمور كثيرة فليس المهم ما هو حجم العمالة الأنثوية و لكن المهم هو أن تكون هذه العمالة منتجة من جهة و أن لا تنعكس هذه العمالة على تنشئة و تكوين الأسرة و هنا نسأل سؤال في ظل العادات و التقاليد السائدة و في ظل سوية التعليم و خاصة في مرحلة الحضانة ألا يعد عمل المرأة المتزوجة سلبى بمعنى إن المرأة التي تعمل في الوظيفة تعود و تعمل الأعمال المنزلية التي تستغرق وقتاً كبيراً و جهداً كبيراً و من ناحية أخرى في ظل ظروف الإنتاجية المتحققة فإن تنشئة الأسرة للمرأة العاملة المتزوجة يعاني من خلل كبير نتيجة عدم تطور النظام التعليمي بالسوية المناسبة لتكون الحضانة و المدارس التعليمية الابتدائية بديلاً أو تعطي المرأة العاملة الراحة النفسية لتأدية عملها براحة نفسية تامة و بالتالي لا يهمننا شهادة حسن سلوك من المجتمعات الغربية بحجم المرأة العاملة و حجم المناصب التي تصلها المرأة و إنما يجب أن يكون التوظيف حسب الكفاءة و الحاجة و بما يضمن التنشئة السليمة و الصحيحة و بما يتناسب مع التطور الثقافي للمجتمع .

- كذلك بالنسبة للتدريب و التأهيل فإنه على الرغم من النسبة القليلة لهذه الموازنة 3% من حجم الموازنة الاستثمارية¹ فإن الكثير من المؤسسات تتفاخر بما أنفقته على هذا القطاع سواء داخلياً أو خارجياً من دون دراسة الجدوى الاقتصادية لهذا التدريب من حيث تأثيره على الإنتاجية و إضافة قدرات و كفاءات جديدة تتفوق على المصاريف التي أنفقت و كأن الهدف هو إنفاق الأموال و تنفيذ الرقم الذي يدل على الموازنة فقط و ما جعلنا نتطرق إلى هذا هو التصريحات التي قام بها بعض المدراء و المسؤولين لتبرير تأجير قطاعات هامة من مؤسسات الدولة بنقص الموارد البشرية المدربة .

12 - مما سبق نلاحظ إن التضليل الرقمي ينعكس سلباً على تنمية و تنشئة الموارد البشرية من خلال انعكاسه على جودة التعليم و الصحة و التغذية و التدريب و التأهيل و كذلك على استثمار الموارد البشرية من خلال تغطية سوء الأداء و الخلل عن طريق الاختباء وراء الأرقام الجامدة, و بالتالي نسيان الإصلاح الإداري و تحسين الأجور .

و هنا لا بد من ملاحظة هامة تتعلق بالموارد البشرية حيث أنه منذ سنوات نشرت إحصائية مخيفة تتعلق بالموارد البشرية السورية ذات الكفاءات الفنية و العقول النيرة من دون أي تعليق يثبتها أو ينفىها و من دون الاعتماد عليها كبيانات لخطة شاملة للاستفادة من هذه الكفاءات عن

¹ - قضايا إدارية العدد 48-15- حزيران 2007

طريق محاولة إعادتها أو الاستفادة من ثورة المعلومات للاستفادة من خبراتها مع ملاحظة أن من يريد القيام بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية يكون الأساس فيها الموارد البشرية المدربة و المؤهلة فكم من الدول الفقيرة بموارده و ثرواتها الطبيعية و التي دمرت بالحروب و عادت إلى الساحة الدولية كقوة عظمى بفضل الموارد البشرية المدربة و المتعلمة و ذات الكفاءات و بالمقابل هناك دول تمتلك ثروات طبيعية غير محدودة و لكنها لا تزال تعاني من الفقر و العوز و ضعف التنمية بسبب افتقارها إلى الموارد البشرية المدربة و المؤهلة و خاصة أنه في ظل الإجراءات الاقتصادية التي يقوم بها جزء من الحكومة , أشتكى كثيراً من نقص الكوادر البشرية لتبرير مشاريع معينة و قد ذكرت الإحصائية سابقة الذكر أن الكفاءات السورية المهاجرة كانت كما يلي:

أ- "123484" طبيب مختص ,

ب - "119911" مهندساً منهم "14602" حملة دكتوراه .

ج - " 3440" طبيب أسنان مختص .

د - 2910 صيدلي.

هـ - 11550 - خريجاً من الاختصاصات المختلفة منهم 5192 يحمل الدكتوراه .

و -"54330" اختصاص نظري منهم "14619" يحملون الدكتوراه ¹.

13 - كيف سنخطط لمشكلات كبيرة لها انعكاسات كثيرة على التنمية بكافة أشكالها في حال عدم الوصول إلى رقم صحيح و دقيق لمعالجتها أو للتخفيف من حدتها أو للتخفيف من آثارها السلبية المعيقة و المعرقة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية و التي من الممكن أن تؤثر على الاستقرار الأمني و الداخلي في فترات لاحقة كالبطالة و الفقر و العنوسة و ما ينجم عنها من أمراض اجتماعية كالقتل و السلب و السرقة و إدمان المخدرات و الدعارة , و الانتساب لمجموعات تشكل خطر على الوطن و الاستقرار الداخلي , و كذلك الأمراض التي تؤثر على تماسك المجتمع كالطلاق حيث بلغ عدد حوادث الطلاق "19984" حادثة عام 2006 حسب المجموعة الإحصائية السورية لعام 2007 ما نسبته "9.7% , هذه الأمراض التي يستطيع المراقب و المتابع و الملاحظ من أن يشاهد تزايدها بأعداد كبيرة و التي يتطلب مكافحتها و متابعتها أموالاً و جهوداً كبيرة في غنى عنها أو تكون تكاليف علاجها أقل في حال التشخيص الصحيح و الدقيق..

14 - إن الرقم المضلل الذي يحمل القطاع العام و الدعم عجز الموازنة يجعلنا لا نفكر لحل المشاكل الكبيرة الناجمة عن ظاهرة القطاع غير النظامي و الذي يشكل ما بين 40-45%

¹ - عيسى سامي المهنا , 2004 , "آثار هجرة و تهجير العلماء و الفنيين العرب , قضايا إستراتيجية , العدد "15" أب المركز العربي للدراسات الإستراتيجية , دمشق.

من العمالة و الذي ينجم عن عدم تنظيمه خسارة تقدر بمليارات الليرات نتيجة خفض عائدات الدولة الضريبية و يؤثر على التمويل العام و يخفضه, و كذلك التهرب الضريبي الذي يقدر بـ"200مليار دولار¹ و الهدر و الفساد و الفاقد الكهربائي و العائدات التي ممكن أن تأتي من تنظيم السكن العشوائي , و أموال الهدر و السرقة ..

15 - إن الرقم الخاطئ و غير الواعي و غير الموضوعي يؤدي إلى تضليل القيادات العليا متخذة القرارات و بالتالي ينعكس على بعض قراراتها و كذلك فإن التضليل يؤدي إلى صعوبة تقييم الأداء و بالتالي صعوبة تطبيق سياسة العقاب و الثواب .

16 - إن التضليل الرقمي و ما اعتمد على هذا التضليل من سياسات و تصريحات قد أدى إلى إعطاء مبرر لتهجم أشخاص و منظمات على إيديولوجيات لها تاريخها النضالي و البنائي و كذلك أعطى ذريعة لقوى خارجية لبناء تقارير تعتمد على أرقام مضخمة من أجل زعزعة الاستقرار و كذلك أدت إلى ردود أفعال و استياء قوض ما أنجز من سياسات خارجية دقيقة و موضعية تجاوزت الألغام الامبريالية و الصهيونية في مرحلة تعد من أخطر المراحل التي مر بها القطر بشكل خاص و المنطقة بشكل عام , و هنا يجب القول أن المواجهة الخارجية الوطنية تتطلب سياسات اقتصادية و اجتماعية تكون رأي عام داعم و مقاوم و وحدة وطنية و هي تحققت و لكن السياسات الخارجية هي كانت المهدأ و الداعم بدلاً من أن تجيش السياسات الداخلية لصالح السياسات الخارجية , و كذلك هنا لا بد من ملاحظة و هي أن رؤية دول العالم الثالث و الدول النامية و دول الممانعة الدولية و القوى الوطنية , و قوى التحرر من الامبريالية و ممانعة ما يسمى بظاهرة العولمة " الأمركة " تنظر إلى المؤسسات الدولية و خاصة صندوق النقد الدولي و البنك الدولي بانحيازها و قيادتها من قبل الامبريالية العالمية و بالتالي فإن سياستنا الخارجية لم تطلب شهادة حسن سلوك من هذه المؤسسات التي أصدرت الكثير من القرارات التي تدل على نيات سيئة مبيتة لسورية , مقابل ذلك نرى أن هناك أشخاص يعتبرون أي ثناء من هذه المؤسسات و التي تعد من أهم مؤسسات العولمة و الليبرالية الجديدة شهادة حسن سلوك في وقت يجب أن تأخذ هذه المؤسسات شهادة حسن سلوك من قبلنا نحن السوريين , و هنا يجب لفت النظر أن نفس هذه المؤسسات في فترات سابقة كانت تضخم الأرقام المتعلقة باقتصادنا و الدالة على سوء إدارة الاقتصاد كالبطالة و الفقر و سوء استخدام المرأة في الوقت الذي كان مستوى معيشة المواطن و قوته الشرائية أحسن من الوقت الحالي و هنا يطرح سؤال ما هو المبرر لهذا الاختلاف في هذه السياسات,

¹ - الثورة 9 / 10 / 2007 العدد 13433

و هنا نقول إن الرقم الخاطئ و غير الدقيق يعطي المبرر لهؤلاء ليصنعوا الأرقام التي يريدوها و التي تتماشى مع المخططات الامبريالية التي يسوقونها , و بالتالي الرقم الدقيق و الصحيح و مهما كبر أحسن من ترك المجال لهذه القوى و الأشخاص المرتبطون بها . و أخيراً فإننا نصل إلى أن واقع الرقم و البيانات الإحصائية سيء و مرير و هو في وضع يرسى له و حزين في ظل غياب المرجعية الوحيدة لإصدار الرقم الدقيق و الشفاف و الصحيح و الموضوعي وإن كان هناك الكثير من الباحثين و الكتاب و الصحفيين حاولوا تحميل المكتب المركزي للإحصاء مسؤولية واقع الرقم الإحصائي فإننا نقول: أنه بنظرنا إن مسؤولية المكتب هي أقل مما حاولوا تحميله , لأننا لا نستطيع تحميل أي مؤسسة مسؤوليات كبيرة في ظل عدم إعطاءها الصلاحيات المناسبة و الإمكانيات المطلوبة سواء مادية أم كوادرم مؤهلة و مدربة أم إمكانات معنوية , و منه نقول إنه من أجل إعطاء الرقم الإحصائي المصادقية الكاملة و الشفافية المناسبة و الثقة و التغطية الشاملة و التوقيت المناسب أنه يجب العمل على إعادة الاعتبار للرقم الإحصائي و البيانات الإحصائية من أجل الانطلاقة الصحيحة القوية المخططة و من أجل ذلك نقترح بعض الاقتراحات :

- إن المكتب المركزي للإحصاء أنشأ في الستينات في ظل بنية اقتصادية و اجتماعية و ثقافية محدودة و في ظل بيانات و معطيات تظل قليلة مقارنة بما هي عليه الآن و بالسوية التي تطور بها الاقتصاد العالمي و بصعوبة الانعزال عن التعامل مع الاقتصاد العالمي , و من أجل ذلك نقترح تغيير اسم و هيكلية المكتب المركزي للإحصاء إلى الهيئة الوطنية للرقم و البيانات الإحصائية و تغيير تبعية هذه الهيئة من السلطة التنفيذية تخفيفاً لممارسة الضغوطات عليها إن كان هناك ضغوطات.

- توفير الإمكانيات المالية و المادية و البشرية لهذه الهيئة بحيث تكون هي الجهة الوحيدة المخولة بإصدار الرقم و البيانات الإحصائية في الوقت المناسب و بدقة و موضوعية , و إلزام جميع الجهات الرسمية و المسؤولين بعدم التصريح بأي رقم ما لم يكن صادراً عن هذه الهيئة .

- عدم ترك رقم أو بيان إحصائي يتداول في سورية سواء من قبل أشخاص أو مؤسسات دولية أو مراكز بحثية أو مؤسسات تعليمية أو في الإعلام المرئي و المسموع و المقروء دون تبرير اختلافه عن الأرقام و البيانات الصادرة عن هذا المكتب و إن كان هناك خلاف فلا بد من توضيح الآلية التي احتسب بها و ما مبرر اختلاف المعايير في ضوء المسؤولية الكاملة لهذه الهيئة عن الأرقام و البيانات الإحصائية و يجب التعليق على أي رقم غير دقيق و غير

- موضعي و يتم ذلك عن طريق وجود مكتب إعلامي مركزي لهذه الهيئة مسؤول عن مراقبة هذه البيانات و مرتبط بالمكاتب الإعلامية التابعة للمؤسسات و الوزارات و المديريات ,
- سيكون هناك صعوبة في عمل هذه الهيئة إذا لم يكن هناك ارتباط بينها و بين دائرة الإحصاء و التخطيط في المؤسسات و المديريات و أن يكون الموظفون في هذه الدوائر يملكون الخبرة و الكفاءة المناسبة و أن ينتهي زمن تهميش دائرة الإحصاء و التخطيط في المؤسسات و الوزارات .
- يجب أن تتوصل هذه الهيئة إلى صيغة للتعامل مع مؤسسات القطاع الخاص من أجل الوصول إلى بيانات صحيحة غير مضللة .
- يجب أن يكون هناك تعاون متبادل بين هذه الهيئة و بين المؤسسات المختلفة من أجل معرفة المؤشرات و المعايير و المقاييس المناسبة التي يجب اعتمادها و من أجل تطوير هذه المعايير و المؤشرات بحيث تكون شاملة و دقيقة و في التوقيت المناسب بما يتماشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و كذلك من أجل توحيد المعايير و المقاييس المعبرة عن مشاكل معينة.
- لا بد من أن تستفيد هذه الهيئة من الإمكانيات العلمية و المادية التي تتمتع بها الجامعات و المؤسسات التعليمية في دراسة الظواهر الاجتماعية و الاقتصادية و إقامة الدراسات و الاستبيانات و التجارب و البحوث و فق علاقات تشجيعية , و مهما كانت المسؤوليات و الصلاحيات و مهما كانت كفاءة الكوادر , فإن عدم ربط الكفاءة و الخبرة بالتحفيز المادي و المعنوي يبقى قاصر و لا يعطي النتائج المنتظرة ..
- أن تكون هذه الهيئة مسؤولة عن توفير الأرقام و البيانات الإحصائية للباحثين و الأكاديميين و المؤسسات البحثية في التوقيت المناسب عن طريق إصدار المطبوعات الدورية و استخدام مزايا المعلوماتية .

الدكتور سنان علي ديب

senandeeb71@mail.sy